

بما ليس من جنس الأرض ولا الملح الماء ولا بالآلي مدفون ولا بالزيت
ولا جميع ما يطعم كالخزيرة والرقاص والنحاس والذهب والفضة وما يؤخذ
كله شرب والحطبة وسائر الحبوب وعند الشافعي رحمه الله لا يجوز إلا بالتراب
الميت وعند أبي يوسف رحمه الله لا يجوز إلا بالتراب والتخل خاصة وبالغبار
عند الضرورة إن يضرب ثوباً ونحوه فادفع الغبار على يديه **قوله**
وقال النبي للحزن والغاية سواء فقله نع أو لمستم النساء بعد ذكر نوعي
الحزن عند وجود الماء ثم ذكر نوعي الحزن عند عدمه وإني بالتميم لها
بصفة واحدة وكذلك للماء والنساء **قوله** ويتقصر أي التيمم ما
تبقى الوضوء لأن ما يتقصر الأهل لأن يتقصر الخلف أوزي **قوله** ورويته
النساء أي ويتقصر أي بأثره الماء إن يقدم على استعماله لتواليه عليه
السلام ما لم يجد الماء ولو رآه في أثناء صلواته يتكلم صلواته فاستأجر
كان أضرراً وقال الشافعي رحمه الله يتكلم في الحضر كما في السفر **قوله**
ومن بجزء الماء أي وجود الماء في آخر الوقت فالأفضل له أن يؤخر الصلوة
إلى آخر الوقت ليتق الصلوة بأجل الطهارة وإن لم يبرح يقيم في الوقت
المستحب لأنه لا يفيد التأخير **قوله** ويصلي بيمينه أي بيمينه الواحد
ما شاء من اليدين والواحد جيئاً لافطهارة مطلقاً كالوضوء وقال
الشافعي رحمه الله لا يجوز بيمينه وأحد الأيدي من واحد وسنته والنوافل
على وجه التبعية للزمن **قوله** ولو شرب الماء في رجله الذي
ضع فيه الماء بنفسه أو وضع فيه ما فرغ أو كان ثوبه ماء ولا يعلم به فبهم
وصلي به لجزء حتى إذا تذكر عهد ما لا يوجد الصلوة لأنه تيمم عند التجرد
عن الاستعمال حقيقة خلافاً لأبي يوسف رحمه الله في المسئلة الأولى
قوله وما أهدى في الطريق للشرب يعني الماء الذي يضعه الناس في
طريق المسافرين للشرب لا يمنع جواز التيمم لاقوا موضع ما وقعتة إلا للشرب
وهو ما دون ذلك في الشرب للغم فيجوز له التيمم حتى إذا علم بكثرته لأنه
موضع للوضوء والشرب جيئاً لا يجوز له التيمم حتى إذا علم بكثرته أنه موضع

موضع للوضوء والشرب جيئاً لا يجوز له التيمم بل يؤخذ منه **قوله** ما
يجعله كالحج من ماء زمزم المعطية يمنع التيمم مرفوض يجوز من يوقيه ولا يسفر
فيه يؤخذ بأعانه قبل يغيره قبل غسل يديه قبل غسل يديه ولو استسفر جردته
تيمم **فصل في إزالة نجاسة** لما نفع عن بيان النجاسة المحكية
شعر في بيان النجاسة الحقيقية وإن النجاسة أبات الطهارة في تحلقها
قوله النجاسة المرئية تطهر بوال عيها أي تطهر المحل الذي أصابته
للنجاسة لأن عين النجاسة لا تطهر أبداً وإرادة المرئية التي لها جرم وتغير
المرئية التي لا جرم لها سواكان لها لون أولم يكن لبق عليه هكنا في النجاسة
قوله بكل ما طهره أي طهره به عن ما نجس فانه لا يزال للنجاسة
قوله مزيل أي يزيل النجاسة من اليد والوجه والغسل فانه ما يغسله ويكسبه
غير مزيل والماء المزيل كالماء والورد وعند محمد بن زفر والشافعي لا يجوز
رفع النجاسة بالماء المزيل وأما الماء المستعمل فيزول به إن لم يكن للنجاسة
الحقيقية بالاتفاق **قوله** والآثار الذي يشق إزالته معفو المحج والضرمة
سواكان الأثر من لون أو طعم أو ريح **قوله** وغير المرئية أي النجاسة
الغير المرئية تطهر بالغسل الذي يزيل به علي ظن الناس زوالها لا غلبته
لظن دليل شرعي وعند الشافعي رحمه الله المرئية كأيضا غلبته الظن تغلبه
بالمثل كما حصل عند هذا الحد إنما وقيل بالسبع دفعا للوضوء كما
في الاستحباب وكذا من العصر في كل مرة فيما يعص ويبلغ في المرة الثالثة
حتى لو عصرتون لا يبيتل منه الماء ويجتنب في كل شخص من ثوبه في ماله
عما لا يحول يلبسها لعصرون وهو البق وعزب أي يوسف العصور ليس
بشرط ذكره في المستعني وأما حكم ما ليس ينصرف بالغرغرة فالتلوث بالمخاف
حتى لو موة السكين بما نجس بوجه بالماء الطاهر ثلثا ويجفف في كل مرة
بأن ينقطع النفاظ ولا يشترط اليأس فيه لاق التحريق يؤثر في استخراج
النجاسة كالعص وقال محمد بن جهم الله ما لا ينقص بالغرغرة إذا نجس لا يطهر
أبداً بساطت تحت فجعل في فهد وترك فيه يوماً وليله وحري عليه الماء طهر

الذي



أوتق